١ : ٣ وعليه فإن أى مناقشة لدور التعليم فى التنمية التربوية لا يمكن أن تكون مجدية دون أن نؤكد على **قومية القضية** ، وبأن التعليم هو **المدخل الحقيقى** ، بل **والأوحد** ليس فقط لمواجهة التداعيات السلبية للعولمة ، ولكن لدخول عصر «الإنتاج كثيف المعرفة» وامتلاك رؤية استراتيجية لبناء إنسان عربى جديد قادر على التواصل مع إيجابيات العولمة ، ومناهضة سلبياتها ، والمبادر للمشاركة فى تفعيل خطوات التنمية البشرية المستدامة على أرضه .

وتأسيسا على ما سبق فإن الدراسة الحالية تتطور عبر مناقشة تفصيلية للقضايا التالية:

* نظرية التنمية .
* مؤشرات التنمية .
* ثقافة الاستدامة وتجلياتها التنموية .
* اشتباكات التعليم العربى بالتنمية : السياقات والإشكاليات .
* آفاق تفعيل التعليم العربى فى إطار ثقافة الاستدامة .

٢. نظرية التنمية : من تنمية من أجل الناس إلى تنمية بالناس :

٢ : ١ أن النقاش الدائر حاليا حول التنمية ما هو إلامرحلة أخرى من المراحل التى بدأت فى منتصف الستينيات فى محاولة لتوسيع مجال عملية التنمية حتى ظهر المفهوم الإنسانى القائم على التنمية البشرية المستدامة ، والذى يغطى أغلب الأبعاد المتعددة لعملية التنمية .

وقد انبثق المفهوم الأصلى للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما اكتشف «العلماء الاجتماعيون» أن بعض المجتمعات الصناعية قد اكتسبت مقدرة على الزيادة المنتظمة السنوية فى إنتاجها القومى الإجمالى بشكل جعلها قادرة على تحسين أوضاع المعيشة لسكانها بطريقة مؤكدة دون تغيير فى البناء الاجتماعى . فتبلور مفهوم التنمية كعملية «نمو اقتصادى بحت» ، «وكحل تقنى» ، يقوم على أساس عمليات اقتصادية تحدث تغييرات هيكلية فى البنية الاقتصادية للمجتمع وفى أساليب الإنتاج المستخدمة ، وكذا توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . ووفقا لهذا التصور ، تصبح عوامل تخلف أى مجتمع وركوده الاقتصادى إنما تكمن داخله وليست خارجة عنه ، ويصبح بالتالى مفتاح تنمية أى مجتمع فى أيدى الأفراد المتعلمين والمدربين ، وبذا يكون التعليم هدفًا أساسيًا لتحقيق هذه التنمية.

٢ : ٢ وقد لفت هذا الانتباه إلى منظومة التربية (التى توحدت مع التعليم النظامى) باعتباره أداة لإحداث تلك التنمية بأسرع ما يمكن . وصار تنمية التعليم

نشاطاً يدعم ويعجل التنمية من خلال التوسع فى المؤسسات التعليمية لإعداد جيل من العمالة المهرة فى كل قطاعات الإنتاج والخدمات ، وتعزيز المعرفة فى الميادين النظرية والتطبيقية وإنتاجها والاستفادة منها . وعليه ؛ تمت إعادة تنظيم المؤسسات التعليمية ، لاسيما التعليم العالى والتعليم الفنى والمهنى ، بشكل يتناسب مع اعتبار التعليم «العصا السحرية» للتنمية أو «مصباح علاء الدين» الذى يضمن للأمم إحداث تنمية سريعة بالتركيز على استثمار الموارد البشرية . ولعل الذيوع والانتشار القوى لنظرية «**رأس المال البشرى**» فى أوائل الستينيات قد زاد من الاقتناع النظرى بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية فى العملية التنموية واعتبارها رأس مال مستثمر . فالتعليم هو فى ذاته – من وجهة نظر أنصار هذه النظرية – استثمار إنتاجى ، وبالتالى فهو ليس بمثابة نجاح اقتصادى للأفراد فقط ، بل هو فى الوقت نفسه مصدر رئيسى لتوفير فرص عمل أكثر ، ومن هنا ، فإن المجتمع المتعلم يستطيع أن يقدم القوى العاملة الجيدة واللازمة لسوق العمل من أجل تطويره وتنميته صناعيا واقتصاديا .

لذا ؛ فقد أقام أنصار هذه النظرية براهينهم على أساس أنه لكى تحدث أية تنمية لابد من توافر مطلبين أساسيين ضروريين : أولهما : تحسين التكنولوجيا ورفع كفاءتها ، لأنه كلما تحسنت التكنولوجيا تحسن الإنتاج . والثانى : الاهتمام باستخدام الموارد البشرية فى توظيف التكنولوجيا ، فالمهارات ودوافع السلوك الإنتاجى يتم تخليقها عن طريق التعليم النظامى» .

وأصبح بالتالى التعليم النظامى على وجه التحديد ضرورى للغاية لتحسين المقدرة الإنتاجية للسكان لأنه يساعد على زيادتها بشكل كبير . لذا ، فأنصار هذه النظرية يرون أن الشعب المتعلم هو شعب أكبر إنتاجية ، وبالتالى فإنه كلما زاد استثمار بلد ما للتعليم ، كان اقتحام هذا البلد لأسباب التنمية الاقتصادية المأمولة أسهل وأيسر (مونكادا ، ١٩٨١ ، ١٦) .

وفى بداية الستينيات دعت المؤسسات الدولية ، وعلى رأسها «الأمم المتحدة» إلى «**العقد الأول للتنمية**» واعتبرت، خلاله، أن التعليم هو الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإسراع بها ، وأنه بمثابة العصا السحرية (كما قلنا من قبل) فى يد السياسيين وصانعى القرارات لتحقيق المجتمع وتحديثه .

٢ : ٣ وبنهاية الستينيات وأوائل السبعينيات تزايدت الشكوك حول المفهوم الاقتصادى للتنمية ، كنتيجة للنتائج المحبطة له ، حيث لم تصل نتائج التنمية إلى الغالبية العريضة من الجماهير المستهدفة بل تفاقم فقرها ، ولم تتحقق العدالة الاجتماعية ، ولم تشارك الجماهير فى صناعة القرارات التنموية ، ولم تلب حاجاتها المادية وغير المادية ، وزادت معدلات الأمية ، وانتشر المرض ، وساء نصيب الفرد من

الطعام ، وضاقت فرص العمل وزادت البطالة ، وانخفضت إنتاجية العمل ، وبذا تأكد فشل الفكرة الرأسمالية التى طالما ادعت أن الرخاء يتساقط راذاذا على قاعدة المجتمع «فيقلل التفاوت الطبقى» ويقضى على الفقر تدريجيا (انظر: زاهر ، ١٩٨٩ ، ٨٩ وما بعدها) .

٢ : ٣ : ١ فالمتبع لأدبيات التنمية يلاحظ أن أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك (بالإضافة لأسباب أخرى عديدة) هو غموض مفهوم التنمية ذاتها ، واختلاطه بعدة مصطلحات لا تاريخية أحيانا ، وغالبا ما تنتهى بشكل سياسى . فهناك كلمات عديدة تعنى تنمية (Development) مثل التحديث (Modernization) ، والتقدم (Westernization) ، والتغير الاجتماعى (Social Change) ، والتحضر (Advancement)... إلخ . وبعضها من مفردات نظريات رأس المال البشرى وأغلبها من نظرية التحديث(*) . وقد أدت هذه المفاهيم الملتبسة ، التى تنفى باستمرار الثقافة التقليدية والاقتصاد التقليدى والمؤسسات التقليدية ، وهذا الغموض إلى تجاهل الخصوصية التاريخية لشعوب ومجتمعات العالم النامى ، كما أدى أيضا إلى وقوع نظرية التنمية فى شرك التشويه ، والاختزال مرات ، فشوه مفهومها واختزلت عملياتها ومؤشراتها :

فمن حيث **المفهوم** ؛ ظلت الجوانب الاقتصادية دون غيرها ردحا من الزمن لها الأولوية على ما عداها من جوانب مجتمعية أخرى ، فأصبحت التنمية مسألة اقتصادية فنية بحتة منعزلة عن كافة الوسائل الاجتماعية الأخرى ، فى ظل هذا المفهوم «المشوه» للتنمية أعطيت الأولوية ، فى استراتيجيات التنمية ، لتنمية الأشياء بدلاً من تنمية الإنسان، مما قاد الإنسان لخدمة التنمية ، بدلا من أن تخدمه التنمية .

وأما التنمية **كعملية** ، اختزلت فى نمط النمو الغربى الذى يستحيل تكراره ، الأمر الذى جعلها ترتبط بالتغريب (أو الغربنة) ، واختزلت فى مجرد تقليد أعمى للنموذج الغربى ، باعتباره النموذج الأمثل والصيغة الوحيدة للتقدم والتغيير والتحديث، وفى هذا السياق الذى يقدم إرشادات للدول النامية لتصفية تخلفها على الأسلوب الغربى ، ظهرت نظريات ونماذج من أشهرها نظرية مراحل النمو الاقتصادية

(*) ادعت هذه النظرية أن امتلاك الأفراد لأنماط سلوكية معينة (أغلبها قائم على القيم التى تشكل النموذج الغربى وثقافته والتى فى مقدمتها: روح المبادرة والدافعية للكسب والربح ، والمنافسة ، والفردية ، وتراكم الثروة ، والأمن المادى ، ورفض القدرية ، والرغبة فى السيطرة على البيئة والتحكم فيها وتدميرها ، والنزعة الاستهلاكية ورفض الثقافة الشفهية والسمعية ... إلخ) ، والأخذ بها يقودهم لخلق مجتمع حديث يحقق تنمية اقتصادية . فى حين أن هناك أنماطاً سلوكية مضادة معوقة للتنمية يتمثل بعضها فى ؛ الانغلاق عن الخبرة الحديثة، ومقاومة التغيير الاجتماعى ، وعدم إدراك المواقف البيئية المحيطة المختلفة والانفتاح والإحساس بالجبرية والحتمية والقضاء والقدر نحو الحوادث الطبيعية والاجتماعية بل إنه بمثابة مفتاح بوابة التنمية (للمزيد انظر: زاهر، ١٩٨٩، ٩٨ – ١٠٤) .

ونظرية التحديث ونظرية الانتشار .. الخ ، وكل هذه النماذج تحاكم التخلف من أرضية الرأسمالية المتقدمة (من منظور أيدولوجية التنوير ومسلمات الثورة الصناعية الأولى والثانية) ، وتحاول تبرئة الرأسمالية من مسؤلياتها التاريخية من تخلف دول العالم الثالث ، بل تصور الاستعمار كمرحلة طبيعية وشيء إيجابى .

وأخيرًا ، اختزلت **مؤشرات** التنمية **ومقاييسها** فى مؤشر واحد هو متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى بكل ما يحمله من تجاهل للاختلافات بين بلدان العالم من حيث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وفى مستويات الأسعار ، وبما فيه من تعتيم على قضية العدالة فى توزيع الدخل بين الأفراد فى المجتمع الواحد (انظر: زاهر، ١٩٨٧، ١٧٧ – ١٧٨) .

٢ : ٣:٢ كما قادت مثل هذه الأفكار والمفاهيم المغلوطة العلماء إلى دحض الأسس التى تقوم عليها التنمية من هذا المنظور الاقتصادى الضيق ، بل إن المنصفين من علماء الغرب أعلنوا تمردهم على نظرية التنمية هذه ، وفى هذا الصدد يرفض بشدة «**موريس غمورينيه**» ، فى تقريره المقدم لنادى روما ، هذه المغالطات ، ويقول بالحرف الواحد» :

> «إنه لخطأ عظيم .. لقد اعتقدنا جميعاً الشماليين ، كما الجنوبيين، أن الغاية النهائية ووسائل التنمية اقتصادية فقط ، وأن هدف كل الشعوب هو البلوغ إلى أساليب حياة الغرب الصناعى .. وللخطأ وجهان : خطأ رد كل شيء إلى الاقتصاد أى الاعتداد فقط بالنمو الاقتصادى (الهدف هو نمو الإنتاج الوطنى الخام، ونمو الاستهلاك ، وبالتالى الهدر والتلوث ...) والخطأ الاجتماعى ؛ وذلك باعتبار المجتمع الأمريكى ذى الاستهلاك الواسع هدفا يقضى بلوغه أى رئيس دولة أو وزير فى العالم الثالث لا يحلم قبل كل شيء إلا بالمصانع وناطحات السحاب ، ومضخات البنزين ...» (غمورينيه ، ١٩٨٢، ٤٤) .

كما أنه يرفض نظرية روستو المسماة «بمراحل النمو» التى تقوم على تبنى المفهوم الخطى والانتقال الآلى للمراحل التاريخية، ويرى أنها هى السبب وراء هذا المفهوم المغلوط للتنمية ، والتى تصل من وجهة نظره إلى أنه يكفى لكل بلد أن يمشى الطريق الذى مشته القوى العظمى بين عامى ١٨٥٠ و ١٩٥٠ حتى يقطع تدريجيا المراحل الخمسة للتنمية ويصل إلى العصر الصناعى ومن ثم إلى «العصر ما بعد الصناعى» . ويعود «نمورينيه» ليؤكد أن هذا المفهوم يمثل خطأ مزدوجا وخطأ عظيم من حيث الزمان والمكان :

«فى **الزمان** أولاً : لماذا يتوجب على البرازيل وكوريا أن تقلد انجلترا القرن التاسع عشر أو ألمانيا عام ١٩١٠ ، حتى تنمو بتناغم ، بدلاً من أن تنطلقا إلى العام ٢٠٠٠ وإلى العصر ما بعد الصناعى ؟ ، وفى **المكان** ثانياً : فلماذا يتوجب على السنغال والهند أن تقلدا السويد والاتحاد السوفيتى ؟ . الا تكمن المشكلة فى عصرنا فى التفتيش عن تنمية متناغمة للمجتمعات البشرية فى أصالتها وتشعبها ، وذلك للسماح لها باستيعاب التقدم التقنى والمبادئ العصرية للحياة الاجتماعية (ولنقل أخلاق وواجبات الإنسان) وذلك بدون العمل على قلب أنظمة القيم والقضاء عليها، أى بدون المساس بحضارتها؟ (نمورينيه ، ١٩٨٢، ٤٥) .

كما أن مفكرا اقتصاديا مثل (ديوب) يؤكد من ناحية أخرى ، على مسألة خلو نظرية التنمية (فى مراحلها الأولى) من الأهداف والمضامين الثقافية ، فهى لم تكرس، كهدف أو وسيلة لهذه التنمية ، ويعترف بأن الحديث عن إمكانية قيام ما يسمى بالمجتمعات التقليدية بتحديث نفسها دون أن تتخلى بالضرورة عن مؤسساتها ومعتقداتها وقيمها لم يظهر إلا بعد مرور فترة طويلة من ممارسات التنمية بمفهومها الحسابى الضيق ويفسر ذلك بقوله :

«إن هذا الصوت سرعان ما يتلاشى وسط الضجيج والطنين الذى واكب الاندماج الطموح إلى تنفيذ برامج التنمية فى «العالم الثالث» ، إلى جانب طرح افتراضات خاطئة فيما يتعلق بالتقاليد والمجتمعات التقليدية «فقد نسبت إلى هذه المجتمعات صفة «الجمود» وأنكرت عليها أية دينامية داخلية أو قدرة على التكيف والتغيير . وثمة افتراض خاطئ آخر يتمثل فى اصطناع تناقض بين التقاليد والحداثة ذلك أن إحداهما لا ينفى الآخر ، ولا يتعارضان بالضرورة ولا يتنازعان على الدوام ، وبالتالى يمكن لهما أن يتعايشا وأن يتكيفا مع بعضهما» (س. ك. ديوب، ١٩٨٨، ٦٧) .

٢ : ٣ : ٣ وهنا أصبح من الضرورى تكميل المفهوم الأولى للتنمية كنمو اقتصادى بحت بفكرة التوزيع العادل للثروة الجديدة بين الجماعات السكانية المختلفة، واستبدل بإنتاج أعداد ضخمة من المتعلمين وتوفير الحد الأدني من التعليم (التعليم الأساسى) للمواطنين الكبار ، كما برز اتجاه لتأكيد مناهج التعليم على الإنجازات

الثقافية للمجتمع . كل هذا فى سياق تنموى يشمل التوزيع العادل للثروة الجديدة. ويحض على تعظيم المشاركات الشعبية الملائمة فى صناعة القرار بواسطة الجماعات المشاركة فى العمليات التنموية المختلفة ، كما ظهرت فكرة تلبية الحاجات الأساسية للإنسان (التى سبق تقديمها من قبل الأمم المتحدة مع إعلان كوكويوك عام ١٩٧٤).

وفى هذه الحدود ظهرت أولاً الدعوة «لتنمية شاملة» تشارك فى تحقيق التنمية المتجهة للداخل وذاتية التنظيم ، لتلبية «الحاجات الأساسية» و «غير الأساسية» للإنسان ، وإطلاق العنان لفكره وحريته وطاقاته الإبداعية ، مستندة فى ذلك كله إلى مساهمات كافة القطاعات التنموية المجتمعية ، وفى مقدمتها القطاع التربوى التعليمى .

٢ : ٣ : ٤ وبدأت تعلو فى ساحة الأدب التنموى نظرات جديدة أكثر حدة حملت معها تصورات نقدية جريئة للأفكار والنظريات التنموية المهيمنة ، وكشفت فى قطاع كبير منها عن كافة المبالغات والتحريفات التى تتضمنها النظريات التقليدية(*) . وانتهت هذه النظريات النقدية إلى ضرورة البحث عن مفاهيم وتصورات مغايرة ، وطرحت أسئلة جديدة ترتبط بقضايا ووسائل ، فكرية وأيدولوجية ، أعمق من أن يسمح لها الإطار الكلاسيكى للنظريات التقليدية ، بأساليب تفكيره ومناهج تحليله ، بمناقشتها . وصارت مقاومات وصراعات تمخضت عن غياب اتفاق فى الإطار التفسيرى والمنهجى للقضايا المثارة . وقد ترتب على كل هذا بدء التفكير فى البحث عن نموذج أساسى جديد (Paradigm) خاصة أن مزيداً من الإحباطات التى تمخضت عن العقدين الثانى والثالث للتنمية قد شككت أيضاً فى بعض المقولات التى دعت إليها النظريات النقدية الحديثة (انظر: زاهر ، ١٩٨٩ ، ٩٠ - ٩١) .

لذا فمع منتصف الثمانينيات ، تبلور تفسير نظرى بديل لعملية التنمية قوامه مراجعات نظرية نقدية واستشرافية . وفحواه أن الاستراتيجيات التقليدية للتنمية قد استنفذت الموارد الطبيعية غير المتجددة بشكل خطير ، وأنها مجرد تطوير لعناصر الثقافة المعنوية للمجتمع من الداخل . وأن الفاقد الصناعى الناتج عن تطبيق العلوم والتكنولوجيا فى الأغراض الإنتاجية قد لوثت البيئة . كما طرحت تساؤلات حول هدف التنمية : هل هو زيادة كمية أو تحسين (لنوعية الحياة) ؟. كما أظهرت تلك المراجعات أن التنمية فى بعض المجتمعات المتقدمة تم الوصول إليها على حساب مجتمعات أخرى التى تخلفت بالتالى بنفس العملية التاريخية العالمية ، مما يحتم على جهود التنمية أن تصحح عدم التوازن فى التوزيع العالمى لفوائد التنمية .

(*) تلك التى أدى التمسك بها ، بمفاهيمها المختزلة وعملياتها الغربية ، ومؤشراتها الأحادية ، إلى التبعية والتوجه للخارج وإساءة توزيع ثمار التنمية ولم تصل إلى قلب العملية التنموية ألا وهو الإنسان ولم تنجح سوى فى تهذيب التخلف .

٢ : ٤ : ١ وهكذا، وفى خضم الصراع والتناقض القائم بين الإطارين التقليدى والنقدى ، تم طرح براديم جديد استحوذ على قدر كبير من الاتفاق العالمى ، وكانت وكالات الأمم المتحدة هى المبادرة بطرح هذه البراديم الذى شاركت فيه لأول مرة الدول النامية ، بعلمائها ، جنبا إلى جنب مع علماء الغرب ، حيث تمت مراجعة دقيقة ومتعمقة للمفاهيم التنموية جاءت مراجعة الأمم المتحدة للمفاهيم التنموية السائدة واستراتيجياتها الاقتصادية المغلوطة ، فخرجت لنا عام ١٩٩٠ بتوسيع لمفهوم التنمية يرتكز على الإنسان كغاية ووسيلة فى آن واحد ، وبشكل حاول أن يستوعب أبعاد التنمية وأطراف التقدم ، تم فيه استبعاد للمفهوم الحسابى الضيق للتنمية القائم على اعتبار الإنسان مجرد موارد إلى مفهوم واسع للتنمية يقوم على التنمية البشرية كبديل لتنمية الموارد البشرية ، وأصبحت التنمية البشرية تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها ، وبين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ، فالمفهوم الجديد يركز أساساً على توسيع الخيارات أمام البشر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤، ٢٠ – ٢٢) .

٢ : ٤ : ٢ وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن يطور هذا المفهوم للتنمية البشرية من خلال العقد التاسع من القرن الماضى ، بحيث أصبح هذا المفهوم يتضمن أبعادا هامة كثيرة ، منها الحرية السياسية ، ومنها الأمن البشرية (أمن الناس فى بيوتهم، وفى وظائفهم ، وفى مجتمعاتهم المحلية ، وبيئتهم) . كما ضمن المفهوم مكانة مرموقة للبيئة والمستقبل .

وبذا تحولت التنمية من مجرد أرقام وحسابات إحصائية ، ومن مجرد تطوير لعناصر الثقافة المعنوية للمجتمع من الداخل ، ومن مجرد تشكيله من الحلول المطبوخة فى الخارج والمعبأة فى طرود ، إلى تنمية للإنسان ومن أجله . فإذا كان المفهوم الكلاسيكى للتنمية قوامه : التنمية من أجل الناس ، سعيا نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها المادية وتوزيع ثمار منافعها ، فإن التنمية الجديدة التنمية البشرية صار هدفها ومضمونها فى آن واحد هو : **التنمية بالناس بهم ومن أجلهم** . أو بحسب كلمات محبوب الحق :

> «إن تنمية الناس هى تنمية الموارد البشرية ، فأنت تستثمر فى الناس : التربية والصحة والتغذية ... فالتنمية إذن [نسجت] من حول الناس بدلاً من تأليف الناس حول التنمية ... وبالتالى فإن الأمر المهم فى استراتيجيات التنمية البشرية ليس مركز فى الإنتاج ... إننا لا نركز على المصانع والدخل والاستهلاك والصادرات والواردات فجميعها مهمة ، وهى آليات ضرورية ،

ولكنها مجرد آليات فقط ، إننا نركز على الناس باعتبارهم الهدف الحقيقى للتنمية» (الحق، ١٩٩، ٢٣) .

٢ : ٤ : ٣ ولعل أبرز ما فعله الفهم الجديد للتنمية ، فى تمحورها حول الناس ، تعميق محورية الثقافة(*) داخل منظومة التنمية ذات الأبعاد المتعددة باعتبارها القوة الكامنة والمحركة للمجتمع والتى تتساوى فى تأثيرها مع العوامل الاقتصادية والتكنولوجية وتفعل فعلها فى مساعدة الشعوب على تحسين أوضاع حياتهم المادية والفكرية ، دونما إحداث أى تغيير أو متشنج فى أساليب حياة الشعوب أو طرق تفكيرهم . وفى نفس الوقت الإسهام فى إنجاح الخطط أو المشروعات التنموية . (اليونسكو، ٢٠٠٠، ٢٠) الأمر الذى قاد إلى أهمية الميراث الثقافى والقيم الثقافية ، ولا سيما تلك التى تنطوى على عناصر حيوية فى مقدمتها البيئة والعلم باعتباره ثقافة ومعرفة .

وفى ضوء هذا الفهم التنموى الجديد لمكانة الثقافة سقطت المفاضلات بين الثقافة والتنمية : هل الثقافة عامل من عوامل التنمية ؟ أم أن التنمية جزء من أبعاد الثقافة ؟ وبقى التكامل بينهما هو الأساس .

٣. مؤشرات التنمية : من الهم الاقتصادى إلى التأثير الثقافى:

٣ : ١ فى ظل النظرية الكلاسيكية للتنمية ، والتى تركز أساساً على الأهداف المتعلقة بالإنتاج (تكوين رأس المال، ورفع الناتج القومى الإجمالى) ، تم استخدام مقياس أو مؤشر وحيد للتنمية يتناسب مع هذا الهدف ، وهو مستوى أو نصيب داخل الفرد من مجمل الدخل القومى الإجمالى ، بدعوى أن التنمية من أجل الناس.

وفى ظل الانتقادات السابق عرضها والتحولات الجذرية التى أتت على هذا المفهوم المضلل وجاءت بالفهم الجديد للتنمية على أنها تنمية بالناس بماهيتهم واختياراتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، بات أى مقياس أو مؤشر فردى لا يصلح ، كما أن أى مركب أو حتى فى مجموعة مفصلة من المؤشرات الإحصائية لا يستطيع أن يرقى إلى الكشف عما تستهدفه التنمية فى ثوبها الجديد .

٣ : ٢ لذا فقد اقترح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تكوين مؤشر للتنمية يتخطى ما هو أبعد من مجمل الدخل

(*) إذا كانت الثقافة قبل مؤتمر مكسيكو سيتى بالمكسيك عام ١٩٨٢ قد أغفلت تنمويا باعتبارها جانب ثانوى من التنمية يقتصر على الآداب والفنون ، فإنها أصبحت بعد هذا المؤتمر «ذلك الكل المعقد الذى يشتمل على تلك الجوانب الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التى يتميز بها مجتمع معين ، أو مجموعة معينة من البشر» ، وبالتالى فإن الثقافة لا تشتمل فقط على الفنون والآداب ، ولكن تمتد لتغطى طرق الحياة وأساليبها والحقوق الأساسية للإنسان ، والنسق القيمى للمجتمع ، والعادات والتقاليد والمعتقدات الخاصة (انظر اليونسكو، ٢٠٠٠، ٢٢ .